**المياه الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:**
**حلقة عمل بشأن معضلة التهريب في البحر الأحمر / بحر العرب**

**إعداد مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية**
**التقرير النهائي / الملخص التنفيذي**
**مايو 2021**

*الملخص التنفيذي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية:*

نظَّم مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية ("**المركز**") حلقة عمل في الفترة من 18 إلى 19 مايو ركزت على البيئة الأمنية بشأن التعامل مع النشاط البحري غير المشروع في البحر الأحمر وبحر العرب شارك فيها 34 من المسؤولين المعنيين من سبع دول إقليمية وركزت على كيفية التعامل مع أنشطة المهربين، والمتاجرين غير الشرعيين، والمتطرفين العنيفين في المجال البحري والبيئات الساحلية.

أقيمت حلقة العمل افتراضيًا بسبب جائحة كورونا في إطار برامج المركز المستمرة التي تركز على منطقة المحيط الهندي بدعم من القيادة المركزية الأمريكية وبهدف بدء مناقشات مع الشركاء الإقليميين حول المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية، التي تتسم بكثرة الجهات الفاعلة والتعقيد المتزايد.

تضمنت حلقة العمل جلسات حوارية شارك فيها خبراء بارزون متخصصون في الموضوع من الأكاديمية البحرية الأمريكية، وشركة آي. آر. كونسيليوم، ومنتدى المحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على سبيل المثال لا الحصر، قدموا تحليلاتهم المتعمقة لمختلف جوانب حلقة العمل. أعقب هذا مناقشة شارك فيها الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي، ومدير المركز، وكبيرة محللي مركز الأمن الأمريكي الجديد. وتُعد الفعالية التي استمرت يومين الجزء الأول من سلسلة من جزأين تتناول المياه الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حين ينظم الجزء الثاني في سبتمبر 2021 عقب تدريب نظري لإتاحة الفرصة للمشاركين لاستخدام الأفكار التي برزت في الجزء الأول لتجربة سبل صياغة سياسات لمواجهة التحديات البحرية.

*الأفكار الرئيسية:*

- يتحول البحر الأحمر وبحر العرب تدريجيًا إلى مرجل للجريمة عبر الوطنية، لا سيما في ظل تنوع أشكال التهريب في المنطقة واندماجه مع عناصر إجرامية أخرى (مثل المنظمات المتطرفة العنيفة)، وتزايده بما يهدد الدول والمؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف. ورغم إدراك العديد من المؤسسات المحلية والدولية لهذا الوضع، إلا أنه ليس أولوية رئيسية للعديد منها.
- تُعد المنطقة نموذجًا للتعاون البحري متعدد الأطراف وتظل القوات البحرية المشتركة من أنجح جهود الأمن البحري متعددة الأطراف في التاريخ. لا تزال القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في الصومال والجهود الأوروبية والإقليمية الأخرى المرتبطة بظهور القرصنة في منتصف العشرية الأولى من القرن الحالي قبالة القرن الأفريقي نشطة في المنطقة وتسعى إلى معالجة الأوضاع الجديدة. ورغم تعزيز الجهود الإقليمية، مثل مبادرة البحر الأحمر التي تقودها المملكة العربية السعودية، تعمل الجهات الفاعلة غير المشروعة على مناوئة الجهود المتعددة الأطراف.

- يساهم عدم استقرار التنمية الإقليمية في الإجرام البحري في ظل أن الدول الفاشلة، وعدم المساواة واسعة النطاق، وانعدام الفرص الاقتصادية أمور شائعة في المنطقة، ومحدودية قدرات الدول في بعض الحالات للاستجابة للاحتياجات الديموغرافية، وهو ما يدفع بدوره المجتمعات، ولا سيما المجتمعات الساحلية، إلى استكشاف وسائل غير مشروعة لكسب الدخل. ولا يتعلق ما نلاحظه في البحر الأحمر وبحر العرب بالماء فقط – بل هو أحد أعراض اعتلال اقتصادي أكبر على اليابسة.
- يعني الواقع الجغرافي والتاريخ أكثر من حدود الدولة. يتاجر سكان المناطق الساحلية في هذه المنطقة منذ فترة طويلة مع بعضهم البعض، وهو ما أصبح جزءًا من التقاليد التاريخية لشعوب البحر الأحمر وبحر العرب. ولن تغير الحدود الوطنية التي تسعى إلى ترسيم التجارة الإقليمية ذلك التاريخ.
- يتمثل السؤال المفتوح فيما تريده دول المنطقة في المناطق الساحلية. بسبب حجم التحديات البحرية والصعوبات اللوجستية لتغطية هذه المناطق الشاسعة، يصعب وضع منهجية شاملة لمواجهة التحديات البحرية.
- الجدل القائم بشأن القدرات في المنطقة. تكشف الأدلة من جميع أنحاء منطقة المحيط الهندي الأوسع وجود تحوُّل في كيفية تعامل القوات البحرية الإقليمية وخفر السواحل وقوات إنفاذ القانون البحري مع المجال البحري. كان هناك نمط ثابت للدول الإقليمية التي تسعى إلى تطوير قدرات خدمات الأمن البحري لديها من خلال إضافة الأصول، والمعدات، والأسلحة، والسفن، إلا أنه ثبتت عدم فعالية هذا الأمر في كثير من الأحيان. تسعى المزيد والمزيد من الدول الإقليمية إلى تعظيم قدراتها الحالية من خلال جعل الخدمات أكثر تكاملاً مع الجيران، وأكثر احترافًا، وقادرة على بناء ودعم أنظمة معلومات أفضل، وما إلى ذلك.

*المنهجيات:*

- تعددية الأطراف - ظهرت الجهود التعاونية لمواجهة التحديات البحرية بشكل روتيني، ولكنها لم تتمكن من توفير حلول شاملة للتحديات البحرية. يعني واقع العالم متعدد الأقطاب، والعدد الهائل من التحديات، والتوترات الإقليمية المستمرة أن التعاون يجب أن يُبنى على أسس واقعية وتقنية في كثير من الأحيان.
- إدارة البيانات والوصول إليها - ولت الأيام التي كان يصعب فيها الحصول على البيانات، حتى للدول الأقل تقدمًا، وأضحت إدارة البيانات هي المشكلة الآن، أي تصفح كمية كبيرة من مجموعات البيانات المتاحة لتحديد أفضل الطرق لمواجهة التحديات في المجال البحري. تعرف الدول الإقليمية حجم الاتجار غير المشروع في المنطقة وتعلم أنه لا يمكن إيقافه أو حتى إعاقته. لكي تكون أكثر فعالية، يجب ربط البيانات بالعمليات بكفاءة وفعالية ليس فقط لزيادة التكاليف التي تتحملها الشبكات غير المشروعة، ولكن أيضًا للتنافس مع السرعة التي تتكيف بها تلك الشبكات غير المشروعة مع إجراءات مكافحتها.
- "مشاركة معلومات الجهات المتطرفة" - وصل حجم نشاط الشبكة غير المشروع إلى مستوى يهدد الاستقرار والأمن الإقليميين. لا يمكن تجاهل هذه الجهات الفاعلة. ومع ذلك، موارد الدول محدودة في معالجة المشاكل. تعد مشاركة المعلومات عبر شبكة مشتركة أحد الخيارات - من الدول الإقليمية إلى الجهات الفاعلة غير الإقليمية إلى المؤسسات الأكاديمية / القطاع الخاص. بعبارة أخرى، يجب أن تكون المشكلة في الدولة "أ" مشكلة في الدولة "ب" بحيث يحدث التعاون المشتركة للتغلب عليها.
- المناورات / تبادل أفضل الممارسات - للوصول بشكل أفضل إلى بيئة يكون فيها تبادل المعلومات أكثر شيوعًا (وعمقًا)، يمكن للدول الإقليمية زيادة وتيرة استشارة خدماتها البحرية مع بعضها البعض. ومن الطرق الفعالة لذلك التدريبات التي تسمح لمختلف الجهات الحكومية بالإلمام بإجراءات وأنماط جيرانها. كان النموذج البديل المقترح هو تبادل أفضل الممارسات - حيث تقوم الدول بإبلاغ شركائها بما أثبت فعاليته بالنسبة لها في مواجهة التحديات البحرية. وبغض النظر عن ذلك، يعد بناء الألفة بين الجهات الحكومية الفاعلة في إطار العمليات أمر أساسي.

*التوصيات:*

- العمل على المدى القصير لتحقيق أهداف طويلة الأجل. بالنظر إلى الحساسيات السياسية والافتقار إلى التكامل الإقليمي، فإن الأهداف الكبيرة للتصدي للشبكات غير المشروعة في البحر غير ممكنة. ومع ذلك، ينبغي تصميم إجراءات قصيرة الأجل تكون بمنزلة ثمار دانية للتعاون الإقليمي لخدمة هدف طويل الأجل (وواسع النطاق).
- تنشيط المحادثات الإقليمية حول النمو الاقتصادي الأزرق. تؤكد بعض الدول الإقليمية على الاقتصاد الأزرق، في حين لا يفعل بعضها ذلك. يجب تشجيع المناقشات الإقليمية، مثل ما حدث في البحر الأبيض المتوسط، وخليج البنغال، ودول جزر المحيط الهادئ.
- استكشاف إمكانية إنشاء مركز دمج المعلومات الإقليمي - نموذج سنغافورة، والهند، ومدغشقر.
- فهم أفضل للطرق التي تستخدمها الشبكات غير المشروعة ومصادر/وجهات سلعها. قد تساعد هذه الخريطة في معالجة عدد لا يحصى من المشاكل.
- التخطيط الوقائي – وضع خطة للأزمات التي قد تظهر للحصول على استجابات جاهزة أفضل وللكشف عن مناطق الضعف (مثال: توقف الملاحة في قناة السويس في أوائل عام 2021)

*أسئلة وجهات النظر:*

*طُرحت الأسئلة التالية على جميع المشاركين في البرنامج ونورد الردود من الأكثر إلى الأقل شيوعًا.*

ما العامل الذي تعتقد أنه الأكثر تأثيرًا في تعزيز الشبكات غير المشروعة داخل البحر الأحمر / بحر العرب؟

1. العوامل الاقتصادية
2. الخلافات السياسية
3. سهولة الفرص
4. أخرى
5. الجغرافيا

إذا منحت الأولوية لمعالجة عدم الاستقرار الإقليمي لمكافحة المهربين، فما أولويتك الأولى؟

1. معالجة الصراع في اليمن
2. تعزيز الجهود في مواجهة التنظيمات المتطرفة العنيفة
3. العمل على استقرار القرن الأفريقي
4. أخرى
5. السعي لتخفيف التوترات بين دول الخليج

إذا تمكنت منطقة البحر الأحمر / بحر العرب من إيجاد حلول للمشاكل البحرية من خلال مثال ناجح في مكان آخر، فما المنطقة التي ستتطلع إليها أولاً؟

1. خليج البنغال / شرق المحيط الهندي
2. البحر الأبيض المتوسط
3. الآسيان / جنوب شرق آسيا
4. أخرى
5. خليج غينيا

معالجة مشكلة الشبكات غير المشروعة في هذه المنطقة أمر معقد ويتطلب العديد من الخطوات. ما الخطوة التي ستتخذها أولاً لمعالجة المشكلة؟

1. الاستثمار في تعميق الوعي بالمجال البحري
2. زيادة عمق ووتيرة التنسيق مع دول الجوار
3. الاستثمار في المزيد من جهود مشاركة المعلومات الجوهرية
4. أخرى
5. الاستثمار في تعزيز القدرات التشغيلية البحرية

ما عنصر الوعي بالمجال البحري الذي تشعر أن هذه المنطقة تحتاج الاستثمار فيه أكثر من غيره؟

1. وصول أكثر انتظامًا إلى المعلومات البحرية الإقليمية، مثل مركز دمج المعلومات
2. الجهود المشتركة بين الوكالات / الحكومة بكاملها الموجهة نحو الأمن البحري
3. أخرى
4. زيادة الوصول إلى نظم المعلومات / التطبيقات التكنولوجية
5. العمل على مساعدة كبار القادة الوطنيين في الحصول على فهم أشمل للأمن البحري